

Distr.: General
20 March 2006
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ٢٠٠٦

١٢-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، جنيف

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦

(من ٢٠ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، نيويورك)*

المحتويات

الصفحة

٣	المسائل التنظيمية	أولا -
٦	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
٦	المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية	ثانيا -
٧	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	ثالثا -
٩	التقييم/الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رابعا - خامسا -
١٠	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	سادسا -
١١	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	سابعا -
١٢	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	ثامنا -

* أدى جمع البيانات اللازمة لإمداد المجلس التنفيذي بأحدث المعلومات إلى تأخير تقديم هذا التقرير.



١٣ الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
١٣ تاسعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات
١٦ عاشرًا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٧ حادي عشر - عملية البرمجة
١٨ الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٢ ثاني عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
٢٣ ثالث عشر - مسائل أخرى
	الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة
	للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي (٢٠ و ٢٤ كانون الثاني/يناير
٢٥ (٢٠٠٦)

أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عُقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير.
- ٢ - وانتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب لعام ٢٠٠٦ وترد فيما يلي أسماؤهم:

الرئيس: سعادة السيد فاليري ب. كوتشينسكي (أوكرانيا)	نائب الرئيس: السيد كازوو سوناغا (اليابان)
نائب الرئيس: سعادة السيد كريستن غراي - جونسون (غامبيا)	نائب الرئيس: سعادة السيدة إدياتويدي أديوزو أسمادي (إندونيسيا)
نائب الرئيس: السيد جورج و. تالبوت (غيانا)	
- ٣ - وأعرب الرئيس الجديد، إثر انتخابه، عن تقديره للعمل الذي قام به أعضاء المكتب المنتهية ولايتهم وشكرهم على تفانيهم. وأشار الرئيس إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي أُلقت على عاتق العالم مسؤوليات فردية وجماعية للوفاء بالالتزامات الإنمائية الدولية، وشدد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون في مقدمة الصفوف ساعيا لتنفيذ الإصلاحات واسعة النطاق المنتظرة في عام ٢٠٠٦.
- ٤ - وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ وخطة عملها (DP/2006/L.1)، وخطة عمله السنوية لعام ٢٠٠٦ (DP/2006/CRP.1). وأقر كذلك تقرير المجلس التنفيذي عن دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/1).
- ٥ - واعتمد المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ عشرة مقررات، بما في ذلك الاستعراض العام للمقررات، واستعرض خطة عمل الدورة السنوية المزمع عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.
- ٦ - ووردت المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٥ في الوثيقة DP/2006/2، بينما ضُمَّت المقررات المتخذة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ في الوثيقة DP/2006/10، ويمكن الإطلاع على هذه المقررات على موقع أمانة المجلس التنفيذي على الانترنت www.undp.org/execbrd.
- ٧ - وفي أعقاب مشاورات غير رسمية، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠٠٦ وبموجبه قرر المجلس مواصلة المشاورات والمناقشات بشأن أساليب عمله، وطلب إلى برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم مقترحات في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٦ لإدخال المزيد من التحسينات على هذه الأساليب.

بيان مدير البرنامج

٨ - أشار مدير البرنامج، في بيانه إلى المجلس التنفيذي، إلى تحدد الالتزام الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما انبثق عنه مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وأوضح رؤيته لما يجب أن يكون عليه دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووجه المدير الانتباه بشكل خاص إلى ما يلي:

(أ) متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وعملية إصلاح الأمم المتحدة، وبموجب ذلك يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع أطر شاملة من شأنها تكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع ورقات استراتيجية الحد من الفقر، ويقدم البرنامج الدعم لما يقوم به كل من لجنة بناء السلام وصندوق الديمقراطية من أعمال، وبمضي قدما صوب تعزيز نظام المنسق المقيم والتوسيع المقترح لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بوصفه برنامج الأمم المتحدة المشترك؛

(ب) الدور المناط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نطاق الإطار الأوسع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبموجبه يضطلع بمهمة الإدماج والتيسير والتنسيق، مع مراعاة أن محور التركيز في عمله ينصب على النوعية والاستدامة وجوانب توزيع النمو علاوة على التعامل مع الكوارث الطبيعية والأزمات الناجمة عن فعل الإنسان؛

(ج) أهمية تنمية القدرات الوطنية فيما يتعلق بمجالات العمل المقررة تشمل منع حدوث الأزمات والإنعاش، والحكم الديمقراطي، والحد من الفقر، والطاقة والبيئة، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والمساواة بين الجنسين، مع الإقرار بالأهمية المتنامية التي يكتسبها التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(د) التوتر الكامن بين البرامج ذات البعد القطري والاتجاه الاستراتيجي الموحد، والأهمية المتصاعدة التي تكتسبها عناصر فاعلة جديدة، وإعادة تعريف دور الدولة، وهي أمور تمخضت عنها عملية العولمة وتشكل تحديات رئيسية على الطريق؛

(هـ) التأكيد مجددا على أن مدير البرنامج المعاون هو الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووضع هياكل داخلية جديدة تدعم الإدارة العليا، وإيلاء الاهتمام من جديد إلى نشر الموظفين وإلى الاستعانة بالصناديق والبرامج الشريكة (برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واليونسيف، ومتطوعو الأمم المتحدة)، وهي كلها عناصر لا تتجزأ من العملية القائمة لاستعراض الإدارة؛

(و) ارتفاع الإيرادات الإجمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي متجاوزة ٤ بلايين دولار كنتيجة للزيادة في الموارد الأساسية وغير الأساسية، ومع ذلك تعاني المنظمة عجزاً في الإيرادات المستهدفة لعام ٢٠٠٧ قدره ١٨٠ مليون دولار.

٩ - وأعرب مدير البرنامج عن تقديره لمديري المكاتب الإقليمية لأفريقيا، والدول العربية، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المنتهية مدة ولايتهم لتفانيهم في السعي إلى مواصلة التنمية، وإخلاصهم لمبادئ الأمم المتحدة، وشكرهم على ذلك وعلى إسهامات كل منهم في تحديث البرنامج الإنمائي.

١٠ - ووجه المدير الشكر الحار إلى مدير البرنامج المعاون المنتهية مدة ولايته لخدمته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإخلاص لمدة سبع سنوات، ورحب بالمدير المعاون المعين مؤخراً.

١١ - وأشادت الوفود ببيان مدير البرنامج وأيدت بشكل عام التحليل الذي قدمه والاستنتاجات التي توصل إليها ورؤيته الاستراتيجية لمستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودوره في تعزيز العملية الأوسع نطاقاً لإصلاح الأمم المتحدة. وأكدت الوفود لمدير البرنامج دعمها القوي وأعربت عن تطلعها للعمل معه ومع فريقه.

١٢ - وشعرت الدول الأعضاء على الأخص بالتشجيع للأهمية التي علقها مدير البرنامج على عملية إصلاح الأمم المتحدة وعلى وضع هيكل دولي جديد لتقديم المعونة، والالتزام بتعزيز نظام المنسق المقيم في إطار عملية توسيع نطاق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد التنفيذي.

١٣ - وأشار الأعضاء إلى أن عام ٢٠٠٦ سيكون عاماً حاسماً لتنشيط الفرع التنفيذي للأمم المتحدة. وبعد أن شددت الوفود على الحاجة إلى العمل العاجل من أجل تقديم المساعدة للبلدان في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دعت إلى مواصلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوره القيادي في دعم التكامل الأكبر لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والالتزام الأرق بمبادئ فعالية المعونة الراسخة في إعلان باريس بشأن التبسيط والمواءمة.

١٤ - وأكدت الوفود مجدداً دعمها لمحور التركيز المواضيعي الذي يلتزم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تدخلاته علاوة على التشديد المستمر على تنمية القدرات والملكية الوطنية؛ وأشادت الوفود بالالتزام بتحقيق قدر أكبر من المساءلة والشفافية؛ وأحاطت علماً بالجهود المبذولة لتعزيز إدماج المنظور الجنساني. وكذلك أشارت الوفود مع الارتياح إلى دور

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال منع حدوث الأزمات والإنعاش، موجهة الانتباه إلى متلازمة السلام والتنمية في سياق الأعمال المستقبلية للجنة بناء السلام.

١٥ - ورد مدير البرنامج شاكرًا الوفود على إسهاماتها ومدخلاتها المدروسة، وأعرب عن سروره لملاحظته وجود اتفاق بين الأعضاء واسع النطاق بشأن العناصر الأساسية التي تتركز عليها رؤيته. وأعرب عن أمله في أن يسفر عما قريب كل من تقارب الآراء هذا بين أعضاء المجلس، بغض النظر عن تفاوت درجات الاهتمام بمجال أو بآخر، والالتزامات الدولية التي قُطعت في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عن أفعال في مجالي تقديم المعونة والتجارة. وأبلغ المدير أعضاء المجلس بأن النتائج التي خلصت إليها دراسة استقصائية أُجريت على صعيد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التنفيذ الجماعي لعملية المواءمة ستكون متاحة قريبًا.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية

١٦ - وقام مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب سياسات التنمية، نيابة عن مدير البرنامج المعاون، بعرض البند المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبوضع الإطار التمويلي المقبل، موضحاً أن هذا هو العام الأول الذي يُدرج فيه التخطيط والنتائج الاستراتيجية في نظام أطلس مباشرة. وشدد مدير البرنامج المساعد على أنه يجري وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ في سياق بيئة خارجية متغيرة، وذلك كما هو وارد في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأحرز كذلك تقدم في مجال ربط احتياجات البرنامج المقترح بالاحتياجات من الموارد. وقدم رئيس فريق الإطار التمويلي المتعدد السنوات تقريراً بشأن الإطار الزمني لإجراء تقييم الأداء في نهاية الدورة للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وبشأن عملية التشاور القائمة التي تسبق إعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

١٧ - وأحاطت الوفود علماً بالأعمال الجارية، ودعت مدير البرنامج إلى تقديم تقرير في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠٠٦ عن الرؤية الاستراتيجية الناشئة، والاتجاهات البرنامجية، والاستراتيجية التنظيمية.

١٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠٠٦ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

اعتماد البرامج القطرية

١٩ - أشار نائب الرئيس عند عرضه للبند المتعلق بالبرامج القطرية إلى أن هذه البرامج سيحري اعتمادها على أساس إجراء عدم الاعتراض دون عرضها أو مناقشتها، ما لم يتم خمسة على الأقل من أعضاء المجلس بإخطار الأمانة العامة خطياً قبل الاجتماع برغبتهم في عرض برنامج قطري معين على المجلس التنفيذي، وذلك وفقاً للمقرر ١١/٢٠٠١. وأشار نائب الرئيس إلى أن الأمانة العامة لم تتلق أي طلب من هذا القبيل.

٢٠ - وقام مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية، نيابة عن مدير البرنامج المعاون، بعرض البند المتعلق بالبرامج القطرية محيلاً برنامجين إقليميين و ٢٣ برنامجاً قطرياً للنظر فيها والموافقة عليها، وكانت مشاريع هذه البرامج قد استعرضت في دورتي المجلس التنفيذي السنوية والعادية الثانية لعام ٢٠٠٥.

٢١ - واعتمد المجلس التنفيذي على أساس إجراء عدم الاعتراض دون عرض أو مناقشة برامج البرنامج الإنمائي القطرية التالية والتي أُحيلت إليه في عام ٢٠٠٥: أوغندا وبوركينا فاسو وتشاد والرأس الأخضر وسوازيلند وغانا وناميبيا والجمهورية العربية الليبية وأفغانستان وبنغلاديش والصين وفيت نام وكامبوديا وألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا وبييلاروس وتركيا وجورجيا وبيرو وغيانا وجزر تركس وكايكوس. واعتمد المجلس أيضاً على أساس إجراء عدم الاعتراض ودون عرض أو مناقشة وثيقة البرنامج الإقليمي للدول العربية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ووثيقة البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

٢٢ - ورحبت وفود البلدان التي اعتمدت برامجها بتواؤم البرامج القطرية التي ووفق عليها مؤخراً مع الأولويات الوطنية لكل بلد، وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة التمسك بمبدأ تولي العناصر الوطنية زمام الأمور مع تعزيز عملية تبسيط ومواءمة الإجراءات.

٢٣ - وأشار أحد الوفود إلى أن المجلس التنفيذي حين اعتمد البرنامج القطري المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي للرأس الأخضر اتخذ قراره على أساس عناصر الوثيقة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دون غيرها. وحث الوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يظل خاضعاً للمساءلة أمام المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ تلك العناصر وذلك من خلال الوفاء بما ينطبق من التزامات تقديم التقارير.

تقرير بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتحقيق المفودة إلى ميانمار

٢٤ - قام الأمين العام المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بتقديم مذكرة مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/2006/4) يرد فيها موجز للنتائج التي توصلت إليها بعثة التحقيق المستقلة التابعة لمبادرة التنمية البشرية - المرحلة الرابعة، وأكد أن البعثة توصلت إلى أن جميع مكونات برنامج مبادرة التنمية البشرية - المرحلة الرابعة صممت ونفذت في ظل امتثال كامل لمقررات المجلس التنفيذي السابقة ذات الصلة (المقررات ١٤/٩٨ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، و ١٥/٢٠٠١ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، و ٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، و ٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، و ٣/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥).

٢٥ - وأطلع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بميانمار المجلس التنفيذي على الاستنتاجات والتوصيات والتحديات الاستراتيجية الرئيسية التي حددتها بعثة دولية مستقلة للتحقيق تتألف من عضوين وتتبع مبادرة التنمية البشرية - المرحلة الرابعة. وخلص التقرير إلى أن المبادرة كان لها أثر إيجابي على الفقر في الريف، وأنها تبشر بالخير من حيث كونها نموذجاً لجهود مستقبلية موسعة، مشيراً إلى أن برنامج الأمم المتحدة يتابع متابعة ملائمة التوصيات الصادرة عن التحقيق الذي أُجري في عام ٢٠٠٤ لمكونات المبادرة المتعلقة بسبل كسب الرزق وتوليد الدخل، وكذلك إرساء الصلة بين مشروع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وبرنامج تنمية المجتمعات المحلية.

٢٦ - وفي إطار متابعة التوصيات الصادرة عن بعثة التحقيق، أبلغ الممثل المقيم المجلس بأن البرنامج الإنمائي يقوم بتبادل نشط للدروس المستفادة مع دوائر العمل الميداني الأوسع نطاقاً، وبأن النتائج التي توصل إليها بعثات تقييم الأثر التي تعمل حالياً ستكون متاحة في أيار/مايو ٢٠٠٦. وأشار الممثل المقيم إلى أن دعم المجلس التنفيذي لمبادرة التنمية البشرية - المرحلة الرابعة جعل التوسع الجغرافي في التدخلات أمراً ممكناً غير أنه شدد على أن استكمال العمل في مناطق التوسع سيستلزم تمديد أجل المرحلة الحالية من المبادرة.

٢٧ - وأشار الممثل المقيم إلى أن هناك دلائل على الضعف المتزايد الذي يصيب ميانمار والذي يؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية وتفكك شبكات المجتمعات المحلية. وشدد على أن التحدي الحالي الذي تواجهه الأمم المتحدة وشركاؤها في تقديم المساعدة يتمثل في تجنب استنفاد رأس المال الاجتماعي، والتخفيف من معاناة السكان المدنيين في مناطق الصراعات، وتوفير الحماية الملائمة للفئات الأضعف في المناطق التي يتعذر الوصول إليها.

٢٨ - وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تردي الحالة الإنسانية في ميانمار؛ وأثنوا على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري؛ واعترفوا بإسهامات مبادرة التنمية البشرية في التخفيف من معاناة المجتمعات المحلية الضعيفة؛ وأقروا بأنه يتعين تمديد أجل المبادرة وتوسيع نطاقها.

٢٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠٠٦ بشأن تقرير بعثة التقييم الموفدة إلى ميانمار.

رابعاً - خامساً - التقييم/الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٠ - عرض مدير البرنامج الموضوع، وجدد التأكيد على الأهمية البالغة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأشار إلى أن تقييم عام ٢٠٠٥ لتعميم المنظور الجنساني يشكل خط أساس لتنفيذ برنامج مشترك بشأن المساواة بين الجنسين. وفي حين أقر بالحاجة إلى تعزيز السياسات والكفاءات الميدانية، والاستفادة بصورة أكثر فعالية من معارف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وأعماله في مجال الدعوة وخبراته، أكد مدير البرنامج أن وضوح رصد وتوثيق حجم الأعمال السابقة وتأثيرها على المساواة بين الجنسين لم يكونا كافيين. وعرض مدير البرنامج صورة عامة لاستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم تعميم المنظور الجنساني، (DP/2006/7)، وأعلن، بهذه المناسبة، تخصيص مبلغ ٥ ملايين دولار إضافية سنوياً من الموارد الأساسية لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ لصالح تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية، وإنشاء وظيفتين من الفئة الفنية في وحدة الشؤون الجنسانية، وإدخال نظام أفضل لترشيد استغلال الموارد المخصصة للأنشطة المتصلة بالشؤون الجنسانية ونتائج المساواة بين الجنسين. وبغية كفاءة مساءلة الإدارة العليا عن الالتزامات العامة في هذا المجال، تم إنشاء لجنة معنية بالتوجيه والتنفيذ في الشؤون الجنسانية - تحت رئاسة مدير البرنامج مباشرة، أنيطت بها مهمة إجراء استعراض دوري للتقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني على المستوى الإقليمي.

٣١ - وقد لخص مدير مكتب التقييم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها التقييم المستقل لتعميم المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدم الأمين العام المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية، تفاصيل إضافية عن محتوى استجابة الإدارة لتقييم تعميم المنظور الجنساني، ولخص محتويات التقرير المرحلي لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/8)؛ ثم عرض الأهداف العامة الواردة في خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (DP/2006/9).

٣٢ - ورحب المندوبون بالطريقة البناءة التي استجاب بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتقييم المستقل، وعلى الرغم مما يساورهم من قلق إزاء جوانب القصور التي حددها القائمون بالتقييم، يرون في التزام مدير البرنامج ومسار العمل الذي اقترحه أمرا مشجعاً. ويشعر المجلس التنفيذي بتشجيع خاص لإنشاء لجنة معنية بالتوجيه والتنفيذ في الشؤون الجنسانية، برئاسة مدير البرنامج، ودعا إلى اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز نظم التحفيز والمساءلة بالنسبة للموظفين على المستوى التنفيذي وكذلك لعامة موظفي الإدارة العليا.

٣٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠٠٦ بشأن تقييم تعميم المنظور الجنساني وخطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية، وطلب إلى مدير البرنامج تقديم تقرير إلى المجلس، في الدورة العادية الأولى، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عن تنفيذ المقرر.

سادسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٣٤ - أشار مدير البرنامج المعاون إلى المقرر ٢٩/٢٠٠٥ الذي اتخذته المجلس التنفيذي ورحب فيه بخطة أعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، القاضي "بالاستثمار في أقل البلدان نمواً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" وطلب فيه إلى الصندوق أن يقدم تقريراً عن عملياته لصنع القرارات المتعلقة بالميزانية والبرمجة، في الدورة العادية الأولى للمجلس في عام ٢٠٠٦. ولدى عرضه للبند عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، أشار مدير البرنامج المعاون إلى أنه تم تنسيق أنشطة الصندوق في مجال التمويل المتناهي الصغر والتنمية المحلية مع برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً، ومع الأهداف الإنمائية للألفية، ومع مجالات الممارسة وخطوط الخدمات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأفاد بأنه، وفيما اكتملت إعادة هيكلة إدارة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، يتجه الانتباه الآن نحو معالجة ثلاثة تحديات متبقية هي تحديداً: تعبئة الموارد لتحقيق الأهداف المقررة، ومواصلة تعزيز المكاتب الميدانية، وتعزيز الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٥ - وعرض الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عمليات الميزنة وصنع القرار، وأورد إفادات عن الاستعراض الاستراتيجي لخطة أعماله وبرامجه؛ وعن لامركزية الهيكل التنظيمي للصندوق؛ وعن إنشاء شراكة استراتيجية تنفيذية ومالية قوية ومحددة بصورة جيدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وعن أولويات الميزنة والقيود التي تواجهها. وأشار إلى أن أية استراتيجية لتعبئة الموارد لدعم خطة الأعمال المقترحة ستتوقف على الزيادات التي تحدث في المساهمات إلى جانب تنويع مصادر الدخل.

٣٦ - ورحبت الوفود بتعيين المدير التنفيذي الجديد وأنتت عليه لما لمستته من وضوح وتركيز في خطة أعمال الصندوق، مؤكدة من جديد أهمية الصندوق في توفير الدعم لأقل البلدان نمواً. وأعربت الوفود عن دعمها الشامل لخطة الأعمال، وشجعت الإدارة على مواصلة توثيق التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإطار التمويلي المتعدد السنوات للبرنامج؛ وطلبت إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية عن حالة تنفيذ خطة الأعمال.

٣٧ - ودعت الوفود الأعضاء لتوفير الدعم المالي للصندوق، وأشارت إلى اعتماد الصندوق المفرط على عدد محدود من المانحين لما يقدر بـ ٩٠ في المائة من تمويله الأساسي، ودعت إلى زيادة تنوع مصادر تمويل الصندوق. وعوداً لهذا الشاغل، أوضح وفدا السويد والنرويج أنهما سيعيدان النظر في مساهماتهما المالية للصندوق ما لم تجر تحسينات ملموسة في تمديد وتوسيع نطاق قاعدة موارد الصندوق بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٣٨ - وطمأن المدير التنفيذي أعضاء المجلس أن إدارة الصندوق ستعكف على تطبيق استراتيجية جسورة لتعبئة الموارد خلال الستين يوماً التالية، تتيح للشركاء مجموعة من آليات التمويل المرنة.

٣٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠٠٦ بشأن عمليات صنع القرارات في مجالي الميزنة والبرمجة في الصندوق.

سابعاً - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٤٠ - وقدمت سعادة سفيرة زامبيا لدى الولايات المتحدة، وعضو الفريق الاستشاري للجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إحاطة إعلامية للمجلس التنفيذي بشأن نطاق التقييم التنظيمي، ومنهجه واستنتاجاته. ويرى الفريق الاستشاري أنه بالرغم من التطور الكبير الذي طرأ في هيكل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرامجه استجابة لتحسن السياق السياسي نحو دعم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، فقد بقيت سلطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومركزه جامدين على حالهما ويعتبر التوسع في موارده الأساسية غير كاف. واستجابة للمشاكل التي برزت من التقييم، جرى عرض مجموعة من التوصيات المحددة بأطر زمنية بشأن دور الصندوق وهيكله في المستقبل في سياق منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً.

٤١ - وأوضح أحد الوفود، الذي تحدث باسم اللجنة الاستشارية للصندوق، أن تقرير الفريق الاستشاري لم يصدق عليه رسمياً نظراً لأن اللجنة الاستشارية ترى أن التقرير ينبغي

أن يخضع أولاً لمناقشة عامة في إطار منظومة الأمم المتحدة وأن تصب نتائج تلك المناقشة في التقرير المقبل للأمين العام بشأن ولايات الأمم المتحدة وصناديقها.

٤٢ - ورحبت الوفود بجهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل تعزيز التنسيق والدعم التقني في مجال المساواة بين الجنسين في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة تماشياً مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات، ودعت الدول الأعضاء لزيادة مساهماتها في الصندوق؛ ودعت إلى تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مستوى البرنامج؛ ودعت مدير البرنامج لكفالة حضور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منتديات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وطلبت إليه تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عن التقدم المحرز.

٤٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠٠٦ بشأن التقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ثامنا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٤٤ - قدم المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٣٦/٢٠٠٥، تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المتخذة لاستعادة جدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2006/11)؛ وقدم إلى الأعضاء معلومات مستكملة عن إسقاطات نتائج السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥؛ وقدم الخطوط العريضة للإجراءات المقرر تنفيذها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ وطمأن الأعضاء بأن عملية نقل مقر المكتب وخدمات الدعم التابعة له ومكتبه الإقليمي لأوروبا، إلى كوبنهاغن، المقرر في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وتدعيم مكتبه الإقليميين في أفريقيا، هي جزء من مجموعة متكاملة من التدابير الاستراتيجية لتحقيق دوام الصحة المالية للمكتب وليواصل مهمته كمقدم خدمات ذات قيمة مضافة إلى الأمم المتحدة. وقد جرى تخطيط عملية النقل بحيث تتم بأقل تعطيل ممكن للعمليات اليومية مع تقديم أقصى ما يمكن من المساعدة للموظفين المراد نقلهم أو إنهاء خدماتهم. ويقدر المكتب أن يؤدي برنامج التحول إلى تخفيض التكاليف السنوية بمقدار ١٠ بلايين دولار، مما يمهد الطريق لاستعادة حجم الاحتياطي التشغيلي المقرر تدريجياً. وأشار إلى المخاطر الملازمة لعملية التحول، وهي تحديد القدرة على التنفيذ بكفاءة وفي المواعيد المقررة، والقدرة على المحافظة على ثقة العملاء وعلى الروح المعنوية للموظفين، أقر المدير التنفيذي بالنيابة بأهمية الدعم المقدم من المجلس التنفيذي، ولجنة التنسيق الإدارية

والموظفين كافة لضمان إنجاح برنامج التحول. وأبلغ الأعضاء أيضا بالتقدم المحرز في تنظيف حافظه الأعمال وترشيدها.

٤٥ - وأنت الوفود على المدير التنفيذي بالنيابة لقيادته تنفيذ برنامج تحول مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واتفقت معه في رؤيته للجزء المتبقي من العملية. وأكدت دعمها له وطلبت منه إطلاعها أولا بأول على التقدم المحرز عملا بالمقرر ٣٦/٢٠٠٥. وشجعت المكتب على السعي لزيادة تنويع حافظته، بما في ذلك عن طريق تقديم خدمات في حالات الطوارئ وما بعد الصراعات. واستفسر وفد الولايات المتحدة عن التدابير التي يجري اتخاذها لمساعدة الموظفين المعينين محليا الذين لم تشملهم عملية النقل.

٤٦ - وطمأن المدير التنفيذي بالنيابة المجلس التنفيذي بأن المكتب لا يدخر جهدا في نقل الموظفين سواء من الفئة الفنية أو فئة الخدمات العامة عن طريق النقل والتنسيب في منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي توجد مقارها في نيويورك وعرض اتفاقات الإنهاء المبكر لخدمتهم.

٤٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠٠٦ بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٨ - قدم المدير والمراقب المالي، بمكتب الشؤون المالية التابع لمكتب التنظيم تقرير المتابعة بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2006/13) وقدم استكمالا للمعلومات إلى الأعضاء بشأن الخطوات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة التوصيات - ومجموعها ٨٠ توصية - قدمها مجلس الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات فيما يختص بالتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٤٩ - وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أفاد البرنامج الإنمائي عن تنفيذ بلغ معدله ٥٥ توصية خاصة بمراجعة الحسابات، منها ١٣ توصية صدق عليها بالفعل مجلس مراجعي الحسابات، ومنتظر أن يصدق على بقية التوصيات مع انتهاء المراجعة النهائية للحسابات في

منتصف سنة ٢٠٠٦. وفيما عدا التوصية المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة في مجموعها، توقع البرنامج الإنمائي تنفيذ جميع التوصيات التي لم تطبق بعد بحلول نهاية سنة ٢٠٠٦.

٥٠ - وقد استعمل البرنامج الإنمائي أدوات وعمليات لتعزيز الشفافية في إعداد التقارير وإعادة التأكيد على المسؤولية الإدارية حيال التوصيات الخاصة بمراجعة الحسابات وعلى قدرة الاستجابة لها. وتشمل هذه الأدوات والعمليات إطارا خاصا بالمراقبة الداخلية وآلية نظام أطلس لمتابعة جودة البيانات ولحمة تنفيذية لآلية نظام أطلس؛ والاحتوى التوجيهي لبرنامج الأمم المتحدة في شكل أدلة إرشادية للمستعمل، ولوحة قياس لتتبع توصيات مراجعة الحسابات على الموقع الشبكي للإنترنت: (<http://audit-dashboard.undp.org>)، وذلك لإدارة المسائل الخاصة بالمراجعة المؤسسية؛ وإيجاد وظيفة ضمان الجودة داخل مكتب التنظيم لتحليل المسائل العامة المنهجية الناشئة عن ملاحظات خاصة بمراجعة الحسابات.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥١ - قدم مدير شعبة خدمات الرقابة تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2006/1).

٥٢ - ونوهت الوفود بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ورحبت الوفود بإنشاء لجنة رقابة. وشجعت الوفود صندوق السكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الاقتداء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضمان أن تبين التقارير مستقبلا الأولوية والإطار الزمني لتنفيذ التوصيات. وطلبت الوفود معلومات عن حالة التنفيذ الراهنة لآلية نظام أطلس؛ وعملية تسوية المعدات غير المستهلكة؛ واستعراض آليات تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد؛ والتدابير الرامية لخفض تكاليف السفر. وتساءلت الوفود عما إذا كان من المتوخى توفير السبل لتتبع تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات بالاستناد إلى الموقع الشبكي على الإنترنت.

٥٣ - ووافق مدير شعبة خدمات الرقابة في صندوق السكان على الاقتراح الرامي إلى عرض موجز لحالة التنفيذ في جدول وذكر أن صندوق السكان سوف يبين أيضا فئة الخطورة. وبعد أن أعرب عن موافقته على الاقتراح بشأن توفير سبل الوصول إلى شبكة الإنترنت، ذكر أن الأمر يستلزم وقتا لإنشاء نظام من هذا القبيل. وأوضح أن تقدما ملحوظا تحقق في مطابقة المعدات غير المستهلكة. وقال في ملاحظته إن نظام أطلس حقق إسهاما كبيرا من حيث إعداد تقارير النفقات والإدارة المالية في المنظمة. وبخصوص التدابير الرامية إلى

خفض تكاليف السفر، أشار إلى زيادة استخدام أسلوب المؤتمرات المرئية؛ واتباع وسائل أفضل للتخطيط الخاص بالأسفار والاستفادة من تذاكر السفر الرخيصة؛ وتحسين عمليات الفحص والتدقيق في أسباب السفر. وبخصوص الالتزام باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد، ذكر مدير شعبة الخدمات الإدارية أنه بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ سوف تستعمل منظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية المعمول بها في القطاع العام الدولي استناداً إلى المحاسبة التراكمية. وبمقتضى المعايير المحاسبية الحالية لمنظومة الأمم المتحدة، طُلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكشف عن مجموع قيمة الالتزامات غير الممولة التي تبلغ حوالي ٦٠ مليون دولار في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. بيد أنه بحلول سنة ٢٠١٠ سوف يحتاج صندوق السكان إلى أن يسجل إجمالي المبلغ الخاص بهذه الالتزامات في البيانات المالية والتي سيكون لها أثر هام على السلامة المالية للمنظمة. وفيما يخص تمويل الالتزام، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان حالياً مع منظمات أخرى في الأمم المتحدة من أجل انتهاج موقف منسق ومراعاة تلك المناقشات وغيرها، وسوف يُعرض اقتراح في المستقبل من أجل أن ينظر فيه المجلس التنفيذي.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٤ - عرض نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير متابعة للمكتب بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2006/14) وقدم إفادات موجزة للأعضاء بشأن البرنامج الشامل الذي تضطلع به المنظمة لمعالجة الشواغل الأساسية التي يعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات. وبشأن التوصيات وعددها ٣٩ توصية تقدم بها مجلس مراجعي الحسابات، ذكر المكتب أن معدل التنفيذ بلغ ٦٤ في المائة، في حين لا تزال نسبة ٣١ في المائة قيد التنفيذ ونسبة ٥ في المائة لا يزال يتعين تنفيذها. وقد أنشئت لجنة لإدارة المخاطر ومراقبتها ليسترشدها المدير التنفيذي بشأن مسائل تخفيف المخاطر والرقابة الداخلية.

٥٥ - ورحب المجلس بالجهود التي تبذلها الإدارة لتحسين الشفافية والمساءلة الإدارية تمسحياً مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ودعا المنظمات الثلاث إلى تعزيز نظم الإدارة والرقابة، بما في ذلك نظم إدارة المخاطر وبعد أن أشار المجلس إلى التدقيق المتزايد الذي تخضع له الآن منظومة الأمم المتحدة، دعا المجلس الإدارة إلى مضاعفة تدابير منع الغش ومكافحة الفساد.

٥٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠٠٦: تقارير المتابعة بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع).

عاشرا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٥٧ - امثالاً لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات، ووفقاً لطلب تقدمت به الدول الأعضاء من أجل مزيد من المواءمة والتنسيق، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الإبلاغ عن التقدم صوب تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩ وأبرزت المنظمتان مستوى التعاون بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في عدد من المجالات، بالاشتراك معاً وكجزء من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقدم نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير المشترك الذي أعده مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2006/5). وعرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية البنود التي تخص البرنامج الإنمائي بالتحديد.

٥٨ - ورحبت الوفود بالتقرير الأول من نوعه المشترك بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأشار هؤلاء إلى ضرورة استمرار هذه الممارسة. وأعربت الوفود عن تقديرها لمدى الوضوح والشمولية الذي اتسم به التقرير ويسرها أن تلاحظ التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات. وذكر أحد الوفود أنه كان يفضل إصدار تقرير تحليلي بدرجة أكبر. وشعرت الوفود بالتشجيع بسبب الاتجاه إلى زيادة المساهمات لكل من صندوق السكان والبرنامج الإنمائي. وبعد التأكيد على الحاجة الملحة لتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها مختلف مؤسسات الأمم المتحدة، أعربت الوفود عن سرورها لأن تلاحظ التقدم المحرز في مجال التبسيط والمواءمة، وكذلك في تعميم المنظور الجنساني. وأكدت الوفود على الدور البارز للحكومات في عملية التنمية. وأعلنت أنه لا ينبغي أن تحدث زيادة في التكاليف الإدارية نتيجة لوجود المكتب المشترك، وينبغي أن توضع محاسبة مالية مستقلة من جانب الوكالات المعنية. وحثت الوفود على تعزيز نظام المنسق المقيم وكذلك تعزيز عملية الاختيار في هذا الشأن.

٥٩ - وأعرب نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديره للملاحظات المشجعة التي أبدتها الوفود وأعلن اتفاقه على ضرورة بذل المزيد من الجهد من

أجل النهوض بعملية اختيار المنسق المقيم. وشدد على أن صندوق السكان يؤدي دورا ناشطا في تعميم المنظور الجنساني. وأكد أن صندوق السكان سوف يواصل بذل جهوده في مجال التبسيط والمواءمة. ونوه بمشاركة الصندوق منذ فترة طويلة والتزامه بالخدمات المشتركة ونموذج المكتب المشترك.

٦٠ - وأحاط المدير التنفيذي علما بالتقرير ووافق على إحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعا بتعليقات المجلس.

حادي عشر - عملية البرمجة

٦١ - قام رئيس الفريق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالإطار التمويلي المتعدد السنوات بعرض ورقة اجتماع بشأن النهج الفعالة من حيث التكلفة لتوفير البيانات على مستوى البرنامج (DP/2006/CRP.2-DP/FPA/2006/CRP.1)، والذي قدم إحاطة إعلامية للأعضاء بشأن نظم إعداد التقارير في البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، مسلطا الأضواء على المسائل والتحديات التي تواجه المنظمات في عرض البيانات على مستوى البرنامج. وقدم رئيس مكتب التخطيط الاستراتيجي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ملاحظات إضافية.

٦٢ - وحذر رئيس الفريق المعني بالإطار التمويلي المتعدد السنوات الأعضاء من حدوث تناقض محتمل بين طلب المجلس بأن تُتاح لأعضاء المجلس بيانات تخص كل منظمة على مستوى البرنامج وعملية الأمم المتحدة الأوسع نطاقا بخصوص المواءمة والتبسيط والمبادئ الدولية الجديدة بشأن مدى فعالية المعونات. وعرض رئيس الفريق المعني بالإطار التمويلي المتعدد السنوات سلسلة من النهج الفعالة من حيث التكلفة مع استعمال عملية إعداد التقارير الحالية المتعلقة بالإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٦٣ - وأحاطت الوفود علما بمختلف هياكل الإطار التمويلي المتعدد السنوات ونظم إعداد التقارير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وبعد أن شددت الوفود على المسألة وضرورة الإبلاغ عن استعمال الموارد والتتائج المنجزة، ذكرت الوفود أن البيانات على مستوى البرنامج يمكن توفيرها عند انتهاء برنامج قطري قديم، وبرنامج قطري جديد على وشك الابتداء، وكذلك عند منتصف المدة أو نهاية دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأعربت الوفود عن الأمل في الحصول على تعريف واضح للبيانات على مستوى البرنامج، وأضافت هذه الوفود أن القدرة الوطنية تعتبر في غاية الأهمية من أجل جمع البيانات والتحليل والتعميم والاستعمال. ولاحظ أحد الوفود أن ورقة غرفة الاجتماع كان

يمكن أن تتسم بالجرأة والناحية الفنية. ورحب الوفد بالاهتمام الذي أولي إلى مؤشرات النتائج في إعداد الإطار التمويلي الجديد المتعدد السنوات. وذكرت الوفود أنه ينبغي ملافاة الازدواجية وأنه لا ينبغي حدوث زيادة في عبء إعداد التقارير على البلدان أو على الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٦٤ - وذكر رئيس مكتب التخطيط الاستراتيجي بصندوق الأمم المتحدة للسكان أنه جرى تقديم استعراض للنتائج في نهاية البرنامج القطري وأنه بالإمكان النظر في الكشف عن تلك البيانات. وشدد على أن دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات تختلف عن دورات البرامج القطرية؛ ولهذا فإن تبادل بيانات البرنامج القطري في منتصف المدة أو في نهاية دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات لن يكون طريق عملية لتوفير صورة دقيقة لأداء البرنامج القطري. وفي غضون الشهور القادمة، سوف يُعد صندوق الأمم المتحدة للسكان إطاره التمويلي الجديد المتعدد السنوات، ويجري حاليا إعادة النظر في تصميم الإطار المذكور. أما المسائل التي طرحتها الوفود، فسوف تؤخذ في الاعتبار عند وضع الإطار التمويلي الجديد المتعدد السنوات. وأضاف قائلاً إنه يتركز حاليا الاهتمام على مسائل الإسناد والمساءلة بما في ذلك مساءلة المكاتب القطرية.

٦٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠٠٦: النهج الفعالة من حيث التكلفة لتوفير بيانات على مستوى البرنامج.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان من المديرية التنفيذية

٦٦ - ركزت المديرية التنفيذية، في بيانها، على الأولويات الأربع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لسنة ٢٠٠٦: متابعة مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥؛ وإصلاح الأمم المتحدة؛ والمساءلة؛ والهيكلة الإقليمية. وأكدت على الحاجة إلى الحشد التام للجهود والمضي بأقصى سرعة إلى الأمام لإحراز النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأكدت على أن قادة العالم قد التزموا في مؤتمر القمة العالمي بـ "تحقيق الحصول الشامل على الصحة الإنجابية بحلول ٢٠١٥ كما أعلن في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية". وذكرت أن ذلك هو أعلى مستوى من التأييد للدور الحاسم الذي تؤديه الصحة الإنجابية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بتصميم قادة العالم على النهوض بالمساواة بين الجنسين وعلى إزالة التمييز والعنف المتفشين ضد النساء والفتيات.

وأكدت المديرية التنفيذية على أهمية أمن سلع الصحة الإنجابية ولاحظت أنه مجال يحظى بالأولوية في متابعة مؤتمر القمة العالمي.

٦٧ - واشتملت المسائل الرئيسية الأخرى التي سلطت عليها الضوء على ما يلي: التُّهيج الحساسة ثقافياً حيال النهوض بحقوق الإنسان؛ والشراكة الجديدة لصحة الأم والوليد والطفل؛ ومتابعة توصيات فرقة العمل العالمية بتحسين التنسيق المتعلق بالإيدز؛ وإقامة نظام متماسك وشفاف من المساءلة لتحقيق النتائج، بما في ذلك تشكيل لجنة للرقابة تتكون من خمسة أعضاء مستقلين لديهم الخبرة في مراجعة الحسابات والتمويل. واسترعت الانتباه أيضاً إلى مسألة الهجرة ولاحظت أن تقرير حالة سكان العالم لسنة ٢٠٠٦ الذي يصدر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان يركز على المرأة والهجرة. وأعلنت أن الأمين العام قد عينها رئيسة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. واختتمت بالتأكيد على الالتزام العميق من قبل موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان في العالم قاطبة ببذل قصارى الجهد للنهوض بحق كل امرأة ورجل وطفل في التمتع بحياة مفعمة بالصحة ويتوفر فيها تكافؤ الفرص ولضمان أن يكون كل حمل مرغوباً فيه، وأن تكون كل ولادة آمنة، وأن يكون كل شاب خالياً من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن تعالج كل فتاة وامرأة بكرامة واحترام.

٦٨ - وعلقت الوفود على البيان الممتاز الذي أدلت به المديرية التنفيذية وأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكدت الوفود على التزام القادة في مؤتمر القمة العالمي بتحقيق هدف الوصول الشامل إلى الصحة الإنجابية بحلول سنة ٢٠١٥؛ واتفق قادة العالم على ضرورة دمج هدف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية السالف الذكر في استراتيجيات ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت الوفود على مركزية الصحة الإنجابية لاستئصال شأفة الفقر ودعت الجهات المانحة إلى زيادة التمويل لتحقيق ذلك الهدف. وأكدت الوفود على أن المساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الإنجابية يجب أن تكون على قمة جدول الأعمال الدولي. وشجعت التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالنهوض بأمن سلع الصحة الإنجابية وبقيادته العالمية لهذا النهوض، وأكدت على أهمية أمن سلع الصحة الإنجابية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وذكرت الوفود أن تنفيذ توصيات فرقة العمل العالمية حاسم بالنسبة إلى تحسين نتائج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعرب وفد باكستان عن تقديره للمساعدة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في أعقاب زلزال تشرين الأول/أكتوبر ولاحظ أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان بخدماته المتنقلة إحدى الوكالات الأولى التي وصلت إلى الناس في المناطق النائية المنكوبة بالكارثة في باكستان.

٦٩ - وأشادت الوفود، وهي تؤكد على الحاجة إلى الإصلاح الأعمق والأسرع لمنظومة الأمم المتحدة، بالمديرة التنفيذية لاعترافها بالحاجة إلى التغيير وعلى التزامها بإصلاح وتنشيط الأمم المتحدة. وحثت الوفود على وضع معايير واضحة لقياس التقدم، وأيضا على وضع أهداف لتحقيق المكاسب في مجال الفعالية ولعدد المنسقين المقيمين لصندوق الأمم المتحدة للسكان الذين سيعينون في السنوات القليلة القادمة. وأقرت الوفود بالحاجة إلى وضع إجراءات تهم الجهات المانحة تكون أكثر تناغما وتبسيطا وإلى التمويل في الأمد الأطول يكون أكثر ضمانا للوكالات التي تحرز التقدم الحقيقي بشأن الإصلاحات. وأكدت الوفود أهمية إنشاء تحالفات وشراكات أقوى لاستراتيجيات الحد من الفقر ونهج على نطاق القطاع وتأييد القطاع الصحي. وذكرت الوفود أنها تتطلع إلى العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى القائم بشأن الهجرة الدولية. ولديها اهتمام بأن تعرف المزيد عن خطط صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الهيكلة الإقليمية. وأشادت بالنهج الحساسة ثقافيا التي يتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان حيال البرمجة، في مجالات منها مجال العنف ذي الصلة بنوع الجنس.

٧٠ - وأعربت الوفود عن سرورها البالغ لملاحظة أنه في سنة ٢٠٠٥ كان هناك ١٧١ مساهما في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكرت أن ذلك دلالة واضحة على الإقرار بالدور الحاسم الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة للسكان في هندسة التنمية وفي الرقي بالصحة الإنجابية والحقوق المتعلقة بالإنجاب. وأكدت أنه يجب ابتغاء تحقيق الاستدامة لأعمال الصندوق أن يودع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأعلنت السويد أنها ستساهم في سنة ٢٠٠٦ بمبلغ ٤٠٠ مليون كرونة (زهاء ٥٠ مليون دولار) في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعلنت النرويج أنها ستعلن عن تبرع لعدة السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧١ - وأدلى وفد الولايات المتحدة ببيان يعارض توفير الصندوق للدعم في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للصين. وقدم وفد الصين سردا يعترض فيه على بيان وفد الولايات المتحدة. وأدلى وفد جنوب أفريقيا، وهو يتحدث باسم أعضاء المجلس التنفيذي والمراقبين فيه الذين كانوا أيضا أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، ببيان تأييد قوي لأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان وأكد تأييد برنامج الصين. وأعرب وفد إندونيسيا، وهو يتحدث باسم الدول الآسيوية، عن التأييد التام لبرنامج الصين ولأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان، مضيفا أن البرنامج يعكس برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ويناسب الاحتياجات الوطنية. وتحدثت وفود أخرى كثيرة تأييدا لأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في

ذلك في الصين، والالتزام الصندوق بمجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٢ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على تأييدها وتوجيهاتها، بما في ذلك الوفود التي أعلنت عن مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعربت عن تقديرها لتأكيد الوفود على مركزية الصحة الإنجابية بالنسبة إلى استئصال شأفة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولاحظت أن ثمة تحدياً يتمثل في كيفية تنفيذ الالتزام الذي تم التعهد به في مؤتمر القمة العالمي بكفالة تحقيق الحصول الشامل على الصحة الإنجابية بحلول سنة ٢٠١٥. وأعدت التأكيد على التزامها بكفالة أمن سلع الصحة الإنجابية وذكرت أنه لن يوجد برنامج بدون السلع. وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي لأمن سلع الصحة الإنجابية لاحظت أن ثمة حاجة إلى ١٥٠ مليون دولار للسنوات الأربع التالية. وأكدت أنه بالإضافة إلى توفير السلع فإنه من الضروري بناء القدرات في مجالات منها إدارة اللوجستيات والمشتريات ونظم البيانات. وأعربت عن سرورها لأن عدداً من البلدان تدرج أمن سلع الصحة الإنجابية في ميزانياتها الوطنية. وأكدت، وهي تشير إلى نداء ستوكهولم للعمل، على الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه وزارات المالية في كفالة تمويل الصحة الإنجابية.

٧٣ - وأعدت المديرية التنفيذية التأكيد على التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بمتابعة توصيات فرقة العمل العالمية فيما يتعلق بأمور منها تقسيم العمل بين الوكالات. وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان مشارك نشيط جداً في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفيما يتعلق بالهجرة الدولية، أكدت تأييد الصندوق للشراكة وأشارت إلى العمل الفني الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق شعبة الدعم التقني التابعة له. وأيضاً شعبه الجغرافية. وسلطت الضوء على التزام الصندوق بالإدارة القائمة على النتائج وأكدت أهمية تحقيق نتائج على المستوى القطري: من الأهمية بمكان أن تكون لدى البلدان القدرة على الحصول على نتائج واضحة كنتيجة لمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفيما يتعلق بالهيكلية الإقليمية، أشارت إلى أنها جارية وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيجري حواراً مع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن الموضوع. وحالياً، يجري تحليل وظيفي، وستساعد النتائج صندوق الأمم المتحدة للسكان على وضع نماذج وبدائل. وسيوفر مزيد من المعلومات عن الهيكلية الإقليمية في الدورة السنوية للمجلس.

٧٤ - وشكرت الوفود على تعليقاتها الإيجابية على التزام الصندوق بإصلاح الأمم المتحدة ومساهمته فيها. وأعلنت أنها ستعدل توصيف وظيفة نائب المدير التنفيذي (الإدارة) ليشمل المسؤوليات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة. ولاحظت أن فرقة العمل التابعة للصندوق المعنية

بإصلاح الأمم المتحدة ستوفر، ضمن أمور أخرى، معايير لقياس التقدم. وأكدت الدور الحاسم الذي تؤديه البلدان في كفالة بقاء برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واحتتمت المديرية التنفيذية بالإعراب عن شكرها وتقديرها، على نحو خاص، للسيد فرانسوا روهنير ممثل سويسرا الذي ستنتهي عضويته في المجلس. وشكرته، بوجه خاص، على حكمته، وعمق فهمه للأعمال الإنمائية والتزامه بها، وتأييده القوي للبرمجة الحساسة ثقافياً.

ثاني عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٧٥ - أقر المجلس التنفيذي البرامج القطرية الـ ١٩ التالية على أساس عدم الاعتراض: أفغانستان، وألبانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتركيا، وتشاد، وجورجيا، والرأس الأخضر، وسوازيلند، والصين، وغانا، وفيت نام، وكمبوديا، وناميبيا، والأرض الفلسطينية المحتلة.

٧٦ - وفي أعقاب إقرار البرامج القطرية الـ ١٩، أدلت وفود كثيرة ببيانات قوية فيما يتعلق بأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصين. وذكرت الوفود أن الصندوق "قوة للخير" بأدائه لدور حاسم وحافز عن طريق عمله في الصين، وبخاصة في مقاطعات مختارة. وأعربت وفود عن تأييدها لبيان سبق الإدلاء به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأكدت أن برنامج الصين نجح في إقامة الدليل على أن نهج نوعية الرعاية الموجهة نحو العملاء في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بديل قادر على البقاء للنظام الإداري الذي يتوخى تحقيق الأهداف.

٧٧ - وفي بيان مشترك، ذكرت عدة وفود: "أننا نعتقد أن التقدم في الإصلاح يمكن أن يُعزز عن طريق المشاركة البناءة والتأييد - على وجه الدقة من النوع الذي يوفره صندوق الأمم المتحدة للسكان...". وواصلت الوفود بيانها بالتأكيد على نحو قاطع بأن "أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصين، كما في سائر أرجاء العالم، تتوافق توافقاً تاماً مع برنامج العمل الذي اعتمده بالإجماع المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وتؤدي دوراً رئيسياً في دعم مسعانا المشترك: النهوض بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. وتعتقد وفودنا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يستحق التأييد القوي للقيام بهذه الأنشطة - مما يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً تلك المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصحة الأم ووفيات الأطفال. ولذلك نؤيد البرنامج القطري في الصين".

٧٨ - وحث وفد، وهو يشير إلى برنامج الرأس الأخضر القطري المشترك، صندوق الأمم المتحدة للسكان على المحافظة على المساءلة أمام المجلس التنفيذي، فيما يتعلق بأمور منها الميزنة، والإبلاغ المالي والبرنامجي والتقييم. وشكرت وفود بنغلاديش وبوركينا فاسو والرأس الأخضر والصين المجلس على إقراره برامجها القطرية.

ثالث عشر - مسائل أخرى

بناء السلام بعد انتهاء الصراع: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية

٧٩ - عرض رئيس المجلس البند، مسلطاً الضوء على نشوء الفهم للترابط بين السلام والتنمية كما تأكد مجدداً في تقرير الأمين العام في جو من الحرية أفسح، وملاحظاً دور وكالات التنمية في تعزيز القدرات الوطنية على إدارة وتسوية المنازعات. وأشار الرئيس، وهو يستشهد بمثال البلدان في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتضررة بحالات الطوارئ المعقدة وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى كيفية تقويض حالات الطوارئ هذه لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

أنغولا

٨٠ - أحاطت وزيرة التخطيط في جمهورية أنغولا الأعضاء علماً بالآثار الاقتصادية والمادي والاجتماعي المترتب على الصراع الذي أصاب البلد على مدى ٢٧ سنة حتى عام ٢٠٠٢؛ ووصفت التحديات والفرص القائمة في سنوات ما بعد انتهاء الصراع؛ وأجمت سياسات حكومتها الرامية إلى إعادة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والتأهيل.

٨١ - وعرض رئيس الشبكة الأنغولية لمنظمات الخدمات المتعلقة بالإيدز لمحة ديمغرافية عن البلد واستعراضاً لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هناك، مفصلاً الدور الحالي والمرغوب فيه لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة أصحاب المصلحة العديدين لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨٢ - وخلال المناقشة، أعربت الوفود عن سرورها لملاحظة عدداً من المنظمات غير الحكومية تعمل في أنغولا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودعت المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الوباء في البلد بطريقة منسقة. وأكدت الوفود الحاجة إلى مراعاة البُعدين الإقليمي ودون الإقليمي لوباء الإيدز. وأعلن وفد السويد أنه يستعد لأن يدعم، بمبلغ مليوني دولار على مدى ثلاث سنوات، برنامجاً لفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز في أنغولا، موجهها إلى الشباب، وضعت حكومة المقاطعة في لواندا وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٨٣ - قدمت وزيرة شؤون المرأة والأسرة بجمهورية الكونغو الديمقراطية عرضاً عن منع العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والاستجابة لتوطيد دعائم السلام. وقدم نائب الممثل الخاص للأمين العام عرضاً عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٨٤ - ولاحظت الوفود أن مناقشة بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت حسنة التوقيت، ورحبت بالخطوات المتخذة من قبل الحكومة للتصدي للتحديات التي تواجه البلد. وأكدت أن الدعم الدولي ضروري لإحراز التقدم على مسار السلام، وأنها تشعر بالسرور بملاحظة جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم بناء السلام. وأكدت الحاجة إلى بناء مؤسسات يمكنها أن تقدم الخدمات إلى الشعب. وأعربت الوفود عن تقديرها لإخلاص وصراحة أعضاء الحلقة في تحديد المشاكل التي تواجه البلد، بما في ذلك مشكلة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. وأكدت الوفود على قدرة النساء على التحمل واللواتي كن في الطليعة لبناء مستقبل أفضل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٥ - وذكر وفد بلجيكا أنه يعتر بتأييد البرنامج المشترك لمكافحة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس وأشار إلى أنه ضروري لبناء السلام. وأعرب الوفد عن شكره لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التزامها وقيادتها ومدح صندوق الأمم المتحدة للسكان على عمله في النهوض بالمسألة. وأثنى الوفد على الدور الرئيسي للصندوق في إدارة البرنامج المشترك، مشيراً إلى أن جمع أسرة الأمم المتحدة كلها في برنامج واحد إنجاز كبير. وأكد الوفد أن أحد العناصر الأساسية لإصلاح الأمم المتحدة هو تعزيز الفعالية في الميدان. وشجع الوفد الصندوق على تجميع الدروس المستخلصة من البرنامج المشترك وتبادلها.

أحداث إضافية

٨٦ - بموازة دورة المجلس التنفيذي، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معرضاً بشأن تعميم المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعرض وجوه نجاح مكاتبها القطرية غير المعلن عنها في أحوال كثيرة في تعميم المنظور الجنساني، كما أقام مأدبة غداء للعمل بشأن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في مدغشقر حضرها كبار المسؤولين الحكوميين والمنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

بناء القدرات وتمييتها

٨٧ - قدمت المديرية التنفيذية لليونيسيف البند وورقة المعلومات الأساسية. وأكدت على ضرورة إدماج أهداف تعزيز القدرات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستندت ورقة المعلومات الأساسية إلى الأعمال التي تضطلع بها اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والنواتج الأولية التي توصل إليها الفريق العامل التابع للمجموعة الإنمائية المعني بتنمية القدرات. وقدمت الورقة أمثلة على المبادرات المشتركة التي تنهض بها وكالات الأمم المتحدة وأفكارا بشأن سبل تحسين استجابتها للاحتياجات الوطنية.

٨٨ - وتحدث نائب الأمين العام لإدارة الخدمة العامة بمكتب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة عن تجربة بلده وعن الدعم الكبير الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة. وثمة مجالات يمكن أن تستفيد من المزيد من الدعم، منها الاستراتيجية الإنمائية الوطنية والمشورة السياسية في المسائل الشاملة لعدة قطاعات. وتمثل التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في إيجاد توازن بين البرامج التعاونية والمشاركة، وتعظيم آفاق مشاركة مختلف المكاتب، ومواجهة أساليب العمل البيروقراطية.

٨٩ - وتحدث ممثل اليونيسيف في جمهورية تنزانيا المتحدة باسم فريق الأمم المتحدة القطري. وقال، في معرض مناقشته لدور الأمم المتحدة، إن إنشاء قاعدة البيانات الاجتماعية-الاقتصادية لتنزانيا استنادا إلى نظام المعلومات الإنمائية (DevInfo) وتحويلها إلى أداة لتعميم البيانات على الانترنت مثالان ملموسان على الدعم الذي يساعد على رصد الفقر، بل وفي وضع خطط للحد منه وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى "تطوير مهارات موظفيها" حتى تتوفر لديها في مجال تنمية القدرات حيرة تقنية من الطراز العالمي، وتبسيط إجراءاتها، وتعزيز سياساتها وأدواتها وإجراءاتها للمشاركة في البرامج القطاعية، وتعظيم دورها في دعم الميزانية العامة.

٩٠ - وشددت الوفود على دور الأمم المتحدة الحاسم في مجال تنمية القدرات. إن اتخاذ أي نهج كلي لتنمية القدرات ينبغي أن يشمل الاهتمام بالتعليم العالي، وسياسة الأجور وغير ذلك من الحوافز، وأن يهدف إلى وقف نزوح الأدمغة، مع قيام الأمم المتحدة بدور استراتيجي. وينبغي تنقيح ورقة المعلومات الأساسية للدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لإبراز التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة، وتبيان الأدوات المشتركة وتبذ الوظائف اللازمة لدعم تنمية القدرات، وتوفير خطة عمل واضحة مشفوعة بمعايير قياسية.

٩١ - وتساءل المتحدثون عن الطريقة التي يمكن بها إدماج تنمية القدرات في البرمجة، ودعوا إلى توثيق التعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. وطلب تقديم معلومات في مجالات عدة هي: التحديات من قبيل التكيف مع تغير البيئة؛ والدروس المستخلصة؛ والدعم الموحد الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة في الميدان، منتقلة من النهج القائم على المشاريع إلى النهج القائم على القطاعات وإلى غير ذلك من النهج المتسمة بالاتساق؛ والطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تكون في صلب إصلاح تنمية القدرات؛ والطريقة التي يمكن بها للمنظمة أن تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩٢ - وطلب عدد كبير من المندوبين تقديم تقرير يتسم بطابع استراتيجي أكبر يتناول الإنجازات والقيود، والمسائل الجنسانية، فضلا عن تحليل أعمق للتحديات الكامنة والتدابير العملية. وينبغي وضع تركيز أكبر على النتائج، خاصة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وتنمية القدرات المؤسسية - وهو مجال الأمم المتحدة أقدر على النهوض به؛ والدروس المستخلصة؛ وتنمية القدرات في الدول الضعيفة؛ وتحسين الأداء والنتائج، خاصة فيما يتعلق بدعم إصلاح النظم المالية والمشتريات العامة.

الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية لا سيما خلال الكوارث الطبيعية

٩٣ - رحب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وهو يشدد على أهمية القيادة الوطنية في برامج الانتقال، بمشاركة ممثل حكومة باكستان وممثل فريق الأمم المتحدة القطري في باكستان في الاجتماع المشترك.

٩٤ - وناقش ممثل حكومة باكستان ضرورة قيام الحكومات بدور متناغم في تنسيق الاستجابة أثناء مرحلتي الإغاثة والتعافي على السواء. وحثّ على إيلاء اهتمام خاص، لدى الاستجابة للكوارث الطبيعية، للضعفاء الذين هم أشد الناس تأثرا في غالب الأحيان. وأشار أيضا إلى أن عدم كفاية التأهب للكوارث الطبيعية حجرة عثرة كبيرة يعترض سبيل الانتقال السريع من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية.

٩٥ - وأشاد نائب المدير التنفيذي الأقدم لبرنامج الأغذية العالمي برسوخ الفكرة التي مؤداها أن "الانتقال" يعقب الصراعات والكوارث الطبيعية على السواء. وبناء عليه، دأبت وكالات المجموعة الإنمائية - من خلال الفريق العامل التابع للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية التابعة للمجموعة الإنمائية ومجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بوجه خاص - على وضع الأدوات وبناء القدرات لمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٩٦ - ووصف ممثل فريق الأمم المتحدة القطري في باكستان نظام مجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المنشأ حديثاً وتناول ما حققه هذا النظام من نجاحات في الاستجابة لزلزال باكستان. إذ اجتمعت مجموعة قطرية للتعافي المبكر في باكستان وأصدرت إطار عمل لجعل الانتقال جزءاً ملموساً من الاستجابة الطارئة للفريق القطري. ومن بين إسهامات المجموعة الهامة تأييد جهود التعافي العفوية منذ الأيام الأولى للاستجابة الطارئة. وشدد الممثل على أن مجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ينبغي أن تعمل من أجل اتخاذ قرارات جماعية وليس أن تجتمع من أجل الدفع بالمصالح الضيقة. ومن بين الدروس الهامة المستخلصة الحاجة إلى القيادة الحكومية والتنسيق، والنجاح في الربط بين الاستجابة الطارئة واستراتيجيات الانتقال والتنمية طويلة الأمد، والحاجة إلى كفاءة قدرة على التدخل تستمر حتى بعد مرحلة الإغاثة العاجلة بل وتمتد إلى مرحلة الإنعاش المبكر والمرحلة الانتقالية.

٩٧ - وتمحورت الاستفسارات والمناقشات مع الوفود حول المسائل الرئيسية العديدة التالية:

- (أ) الحماية. رحبت الوفود بوصف أبعاد الحماية بعد الكوارث الطبيعية في ورقة المعلومات الأساسية، وشجعت على الاهتمام الأكثر صراحة بالفئات الضعيفة، وآثار الكوارث الطبيعية على المجتمع، وآثار الكوارث على المرأة، والصحة الإنجابية، والأطفال، والأيتام.
- (ب) إطار تقييم الاحتياجات بعد الكوارث. شجعت الفريق العامل التابع للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية التابعة للمجموعة الإنمائية على مواصلة العمل على إيجاد إطار شامل يكمل عمل مجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ويسد الثغرات القائمة في مجالات من قبيل الحق في الملكية والحق في الأرض، والحماية، ونوع الجنس.
- (ج) الدروس المستخلصة. شجعت الوفود مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على استخلاص الدروس من أوجه الاستجابة في مرحلة الانتقال، وربما من خلال التقييم المقبل الذي سيجري في الزمن الحقيقي، وذلك بغية الاستئارة بها في المستقبل.
- (د) إشراك الجميع. حثت الوفود مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تواصل بذل الجهود من أجل كفاءة إشراك المنظمات غير الحكومية والبنك الدولي وباقي المؤسسات المالية الدولية بشكل كامل في أنشطة الاستجابة الانتقالية المشتركة التي تجري قيادتها على الصعيد الوطني.

- (هـ) القيادة الوطنية. شجعت الوفود القيادة الوطنية، معترفة بالآثار العميقة المترتبة عليها في مجال بناء القدرات في أفقر البلدان التي تواجه تحديات المرحلة الانتقالية.
- (و) فعالية التنسيق والتمويل. اعترفت الوفود بالحاجة إلى تقديم دعم منهجي في مجال التنسيق إلى المنسقين المقيمين منذ لحظة وقوع أي كارثة طبيعية، من أجل تمكينهم من تنسيق أنشطة الإنعاش المبكر وأنشطة منظومة الأمم المتحدة بصورة فعالة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: متابعة توصيات فرقة العمل العالمية

٩٨ - رأس الجلسة المتعلقة بالبند وعرضه رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتكلم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باسم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، مقدما آخر المعلومات المستجدة بشأن متابعة عملية فرقة العمل العالمية ومؤكدا على الصلات التي تربطها بجهود الإصلاح التي تبذلها الأمم المتحدة. وقدم كل من الأمين التنفيذي للمجلس الوطني المعني بمكافحة الإيدز في مالي، وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ورئيس فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جامايكا عروضاً عن التجارب المنجزة على المستوى القطري. وقدم مدير إدارة الدعم القطري والإقليمي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تقييماً للتقدم المحرز والتحديات القائمة في تنفيذ التوصيات.

٩٩ - وأبرز المشاركون في حلقة المناقشة التقدم المحرز في عدة مجالات، بما في ذلك تقسيم العمل فيما بين الجهات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وإنشاء أفرقة مشتركة تابعة للأمم المتحدة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى القطري؛ والفريق العالمي المشترك لحل المشاكل ودعم التنفيذ؛ وإدماج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. كما قُدمت آخر المعلومات المستجدة بشأن الجهود الرامية إلى تكييف توصيات فرقة العمل العالمية على الصعيد المحلي في عدة بلدان. ولاحظ المشاركون في حلقة المناقشة أن التوصيات تساعد في تعزيز مبادئ "العناصر الثلاثة" من أجل تنسيق الاستجابات الوطنية والمساهمة في جهود الإصلاح التي تبذلها الأمم المتحدة. لكن كفاءة الدعم الفعال للاستجابات الوطنية تتطلب تبسيط الترتيبات الإدارية وعمليات التخطيط والإبلاغ والمساءلة على جميع المستويات، من أجل تفادي سوء التنسيق وهياكل الدعم المعقدة. وإلى جانب حسن الإدارة على المستوى القطري، يتطلب تحسين فعالية الاستجابة، من منظور البلدان المشمولة بالبرامج، تعزيز القدرات الوطنية والتدابير العملية والثقة بالشركاء.

١٠٠- ورحبت الوفود بالعروض المقدمة وروح التعاون والتآزر فيما بين الوكالات الأربع. وأعربت عن دعمها لعملية فرقة العمل العالمية وأشادت بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. ونوهت الوفود بإنشاء نظام تقسيم العمل في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واعترفت بأهمية الأدوار القيادية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي. ولوحظت الحاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات على المستوى القطري كي تراعي الوكالة الرائدة في الدور الذي تضطلع به تجربة الجهات المشاركة في الرعاية وقدرتها على الإنجاز. وأُهيب بالوكالات الأربع أن تواصل تعزيز إدماج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أعمال منظمتها.

١٠١- ورحبت الوفود بإنشاء أفرقة مشتركة تابعة للأمم المتحدة ومعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقالت إن هذه الأفرقة ستساعد في تحسين اتساق وتنسيق الاستجابة على المستوى القطري وكذا مساءلة فرادى الوكالات. وتم تشجيع كل من أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على توجيه العملية على المستوى القطري. كما أكدت الوفود على أن تبسيط العمليات والإجراءات يجب أن يظل من الأولويات وحذرت من توسيع آليات التنسيق. وفي حين أكدت الوفود على أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يظل من الطوارئ الخطيرة والتحديات التي تعوق التنمية، اعترفت بأن القيادة الوطنية والمساهمة الوطنية عاملان حيويان في تنفيذ أنشطة فعالة للتصدي للمرض. وألقى الضوء على الحاجة إلى كفاءة توافر الموارد اللازمة لدعم الجهود القطرية والإقليمية، فضلا عن التحديات القائمة في مجال قدرة الموارد البشرية ومسائل الضعف وحقوق الإنسان ونوع الجنس.

١٠٢- وأكدت الوفود على ضرورة مطالبة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة، بالالتزام بالمضي قدما بتنفيذ توصيات فرقة العمل العالمية، وضرورة خضوعها للمساءلة في هذا الشأن. وأكدت على أن نجاح التنفيذ رهن بتحقيق الشراكة الكاملة بين جميع الفاعلين الرئيسيين من أجل كفاءة التنسيق والتبسيط والمواءمة قصد التوصل إلى تدابير ونتائج فعالة على المستوى القطري.

التبسيط والمواءمة مع التركيز بصفة خاصة على عملية البرمجة

١٠٣- رأس الجلسة وعرض البند رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدمت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عرضا باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة

الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي. كما قدم عرضا كل من سعادة السيدة ماريا دي فاتيما ليما دا فيغا، الممثلة الدائمة للرأس الأخضر، والمنسقة المقيمة للأمم المتحدة وممثلة صناديق وبرايمج الأمم المتحدة في الرأس الأخضر.

١٠٤- وأبرزت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الاقتراحات التي قدمتها اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تحسين الاتساق بين الأعمال التحليلية لمنظومة الأمم المتحدة والعمليات الوطنية؛ وتخفيف عبء عملية إعداد البرامج؛ وزيادة الملكية الوطنية. وستجرى مناقشات أخرى مع الدول الأعضاء والشركاء الوطنيين بشأن هذه الأفكار في معرض إعداد ورقة مشتركة تقدم إلى المجالس التنفيذية في حزيران/يونيه.

١٠٥- وفيما يتعلق بعملية البرنامج القطري الموحد في الرأس الأخضر، أشارت الممثلة الدائمة إلى أن تجربة الحكومة كانت جد إيجابية وأنها لبت احتياجاتها إلى حد كبير فيما يتعلق بكفالة استجابة برنامج الأمم المتحدة للأولويات الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد ساعد البرنامج في كفالة الاتساق مع الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، وساهم في تحسين تنسيق وإدارة عملية البرمجة.

١٠٦- وشددت ممثلة الأمم المتحدة في الرأس الأخضر على التجربة الناجحة لفريق الأمم المتحدة القطري، سواء من حيث التقيد بمبادئ التبسيط أو من حيث الاستجابة لاحتياجات الحكومة. وأشارت إلى أهمية تقديم الدعم والتوجيه على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المقر فيما يتعلق بالنهج الجديدة، وحددت دروسا يمكن استخدامها في أماكن أخرى.

١٠٧- وأعربت الوفود عن تقديرها للعروض ورحبت ترحيبا واسعا بالأفكار الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية فيما يتعلق بعملية إعداد البرامج والموافقة عليها. وأنتت على الصناديق والبرامج لمضيها قدما بخطة باريس لفعالية المعونة ولتنفيذها قرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. كما أعربت عن ارتياحها لما علمته بشأن عملية البرنامج القطري الموحد ونموذج المكتب المشترك في الرأس الأخضر.

١٠٨- وشددت الوفود على الأهمية الحاسمة لتوافر روح القيادة والمساهمة والقدرات على الصعيد الوطني. وأكدت ضرورة كفالة المشاركة الفعالة للوكالات المتخصصة واستمرار الوكالات في إطار ولاياتها في تلبية الأولويات والاحتياجات الوطنية. وأشارت الوفود إلى أنه ينبغي كفالة الشفافية والمساءلة عن النتائج والموارد في أي عمليات جديدة؛ وخفض تكاليف المعاملات؛ وزيادة الكفاءة والفعالية. وارتأت الوفود ضرورة تحسين قدرات ودور المنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لأغراض منها تيسير فعالية التقييم.

١٠٩- وأشارت الوفود إلى أن اقتراحات عملية البرمجة تؤثر في آليات الإدارة وأساليب العمل في المجالس التنفيذية. وفي حين أعربت معظم الوفود عن تأييدها لتقليص الفترة الزمنية التي تستغرقها إجراءات الموافقة، ذكرت أنه يلزم إجراء مزيد من المناقشة بشأن تحديد طابع الإجراءات الجديدة للمجلس.

١١٠- وفيما يتعلق بتجربة الرأس الأخضر، تساءلت الوفود عن سبل إشراك الوكالات غير المقيمة والمتخصصة. وحثت في معرض الاستفسار عن الميزانية الموحدة على تعزيز مواءمة شؤون الميزانية، مع الحفاظ على وضوح عملية المساءلة. وتمت الإشارة إلى أن الإجراءات الحالية المتعلقة بمجموع صناديق البرامج تبقى قائمة وأن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ستواصل رصد أثر البرنامج في الرأس الأخضر. كما تعكف المجموعة على استعراض سبل المضي قدما في باقي المكاتب المشتركة.